اقتصاد

المغرب: تهاوي نشاط مكاتب الصرافة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أربك توقف تدفق السياح والمغتربين على المغرب في سياق الأزمة الصحية نشاط شركات الصرافة، التي تطالب الحكومة باتخاذ تدابير من أجل المساهمة في إنقاذها. وتتجه مكاتب وشركات صيرفة نحو تنظيم إضراب وطني، اليوم الجمعة، حيث تريد لفت الانتباه إلى الصعوبات التي تقول إنها تواجهها.

ويأتي الإضراب الذي أعلنت عنه فيدرالية مكاتب الصرف (مستقلة)، بعدما لم تستجب الحكومة لمطالبها التي تراها كفيلة بإخراج القطاع من الأزمة التي زجتها بها الجائحة الصحية منذ إعلان تدابير الحجر الصحي والطوارئ للحد من تفشي كورونا.

وقال نائب رئيس الفيدرالية عبد السلام اليملاحي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إن نشاط مكاتب وشركات الصرافة تراجع بنسبة 90 في المائة منذ الأزمة الصحية التي أثرت على النشاط السياحي وتوافد المغتربين إلى المملكة.

وانخفض تدفق السياح إلى المغرب في العام الماضي، ما انعكس على الإيرادات بالعملة الصعبة، في الوقت نفسه، لم يحل المغتربون بالوتيرة المعهودة بالمملكة، خاصة في فصل الصيف، الذي يشهد توافد حوالي ثلاثة ملايين مغترب.

وفي العام الماضي، تراجعت إيرادات السياحة بنسبة 53,8 في المائة، لتستقر في حدود 3,7 مليارات دولار، بعدما كانت في العام الذي قبله في حدود 8 مليارات دولار، حسب مكتب الصرف الحكومي.

ووصلت تحويلات المغتربين في العام الماضي إلى 7,4 مليارات دولار، مرتفعة بنسبة 5 في المائة، إلا أن مكاتب وشركات الصرافة لم يكن لها نصيب فيها، على اعتبار أن تلك المكاتب وشركات الصيرفة لا تعمل في مجال تحويل الأموال.

ويؤكد اليملاحي أن مكاتب وشركات الصرافة اعتادت تداول حوالي 5 مليارات دولار من العملة الورقية، حيث تساهم عبر نشاط الصرف بنسبة 20 في المائة في تعزيز رصيد المملكة من النقد الأجنبي.

ويؤكد أن الأزمة الصحية، بما أفضت إليه من توقف لنشاط مكاتب وشركات الصرافة، تسببت لها بخسائر كبيرة، بل إنها زجت بالعاملين الرسميين، البالغ عددهم خمسة آلاف عامل، في البطالة، علما أن أجور بعضهم كانت تصل إلى ألف دولار في الشهر. وتشير الفيدرالية الوطنية للجمعيات الجهوية لمكاتب الصرف إلى أن بعض الشركات أضيرت من بالديون بعدما اضطرت للاقتراض، بعد فرض القانون من أجل ممارسة ذلك النشاط توفير رأسمال لا يقل عن 200 ألف دولار. وشددت على أن الحكومة توقفت عن توفير مساعدات للعاملين المتوقفين عن العمل منذ يوليو/ تموز عبر صندوق مكافحة كوفيد- 19، بينما استمرت في منح 210 دولارات للعاملين في قطاعات أخرى متضررة إلى غاية مارس/ آذار المقبل.

وتلفت إلى أن 781 شركة صرافة توقفت، تتطلع إلى قرار من الجهات المعنية من أجل توسيع نشاطها لكي تشارك في القيام بعمليات الأداءات وتحويل الأموال، على غرار ما تقوم به شركات تحويل الأموال.

وترنو تلك الشركات إلى ممارسة عمليات الأداءات وتحويل الأموال كنشاط تكميلي، وهو ما دفعها إلى مراسلة رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة ووزيرة السياحة ومكتب الصرف، كما تعقد لقاءً مع رئيس لجنة المالية بمجلس النواب من أجل البحث عن حل لأوضاعها.

(فرانس برس)

تراجع مبيعات السيارات في بريطانيا

أظهرت بيانات أولية من اتحاد مصنعي وموزعي السيارات في بريطانيا أن تسجيلات السيارات الجديدة تراجعت بنحو 36 بالمائة في شهر فبراير/ شباط الماضي على أساس سنوي، إذ أجبرت إجراءات العزل العام التي فُرضت لمكافحة كوفيد-19 صالات العرض على الإغلاق. وحسب رويترز، أشار اتحاد مصنعي وموزعي السيارات إلى أن الأحجام التي تباع هي عند أدنى مستوى لها في فبراير/ شباط منذ عام 1959. ولجأ أصحاب المعارض وشركات بيع السيارات لاستخدام الإنترنت في خدمات العرض والبيع والتوصيل لمواصلة العمل. وانعكست الجائحة الصحية سلباً على مختلف القطاعات الاقتصادية في بريطانيا.

ليبيا: دعوة نقابية لإجراءات تصعيدية لمنح عمال النفط حقوقهم

طرابلس ـ **العربي الجديد**

قالت النقابة العامة في ليبيا إن رئيس للنقابة وجه تعميما، أمس الخميس، إلى كل عمال قطاع النفط في كل المواقع النفطية بالبلاد لـ«بدء إجراءات الضغط والمطالبة بالحقوق». وجاء التعميم بعد إعلان النقابة رسميا، مساء أول من أمس، عن دعوتها لبدء خفض الإنتاج في كافة الحقول احتجاجًا على رفض الجهات التنفيذية زيادة مرتبات العاملين بالقطاع.

وهددت النقابة، في بيانها أمس، بـ«التصعيد»، بعد انتهاء المهلة المحددة للحكومة لتنفيذ مطالب عمال قطاع النفط بشأن تنفيذ قرار زيادة مرتباتهم. وأكدت النقابة بدء خفض الإنتاج باعتصام العمال للضغط من أجل تنفيذ مطالبهم، مشيرة إلى أن الاعتصام سيستثني محطات توزيع الوقود والغاز وتوليد الكهرباء وما يتعلق بالنواحي الحياتية بالمواطنين.

وطالب البيان الحكومة بتقديم توضيحات لعمال النفط حول عدم استجابتها وعدم الرد على مراسلات النقابة طيلة الفترة الماضية. وقالت إن «قرار التصعيد مستحق بعد أكثر من 7 سنوات من تجاهل مراسلاتنا وعدم وضع القرار 642 لعام 2013 بشأن زيادة المرتبات حيز التنفيذ». وتابعت «لن نقف عند هذا الحد بل سنضغط لتحقيق المطالب». وحملت النقابة الحكومة «كامل المسؤولية عن الخسائر التي قد تحدث نتيجة دفاع العمال عن حقوقهم».

وأمهلت النقابة، الجهات السيادية في البلاد أسبوعا للرد على مراسلاتها بشأن أسباب عرقلة تنفيذ قرار زيادة المرتبات، مؤكدة أنها حال عدم الاستجابة و«تعمد مزيد المماطلة»، ستتخذ «إجراءات تصعيدية وستعلن انطلاق حراك لانتزاع حقوقها بكل الطرق والوسائل بما فيها تخفيض الإنتاج التدريجي للنفط بما يخوله القانون والإعلان الدستوري وبما تنص عليه الاتفاقات الدولية». واتهمت النقابة الجهات السيادية بـ«تعمد تجاهل مطالبها وعدم الاهتمام بها رغم تنفيذ قرارات مماثلة لجهات أخرى»، مؤكدة أنها راعت مبدأ الترتيب الإداري والمنحى القانوني في المطالبة بحقوق عمال قطاع النفط، لكنها لم تلق أي استجابة.

والأسبوع الماضي أعلنت المؤسسة الوطنية للنفط، عن وصول الإيراد العام من مبيعات النفط والعاز، لشهر يناير/ حزيران من العام الجاري، إلى «مستويات قياسية»، بعد أن تكبد القطاع خسائر باهظة بسبب الإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ خلال الفترة الماضية التي سبقت المصالحة.

أخبار

الجزائر تشتري قمحا صلدا في مناقصة

قال متعاملون أوروبيون أمس، إنهم يعتقدون أن الديوان المهني الجزائري للحبوب اشترى قمحا صلدا في مناقصة أغلقت أول من أمس. وقال المتعاملون في تقديرات أولية لـ«رويترز» إن الكمية المشتراة لم تتضح بعد لكنهم يعتقدون

أنها تتراوح بين 180 ألف طن و240 ألف طن. وقال المتعاملون إن شحنتين جرى شراؤهما بسعر يتراوح بين 372 و373 دولارا للطن شاملا تكلفة الشحن. ويُعتقد أنه جرى شراء ما بين شحنتين وأربع شحنات بأسعار تقترب من 380 دولارا للطن شاملة تكلفة الشحن. ويعتقد أن المناشئ تشمل كندا والولايات المتحدة والمكسيك.

رواتب كاملة لموظفي السلطة الفلسطينية في غزة

بدأ آلاف الموظفين العموميين التابعين للسلطة الفلسطينية في قطاع غزة، أمس الخميس، تلقي رواتبهم كاملة، للمرة الأولى منذ فرض الإجراءات العقابية عليهم في نيسان/ إبريل عام 2017 التي كان من ضمنها تقليص الرواتب المدفوعة لهم بنسب متفاوتة.

وأصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس، أخيراً، قراراً بحل ملف موظفي السلطة الفلسطينية ووقف الحسومات المالية التي كانت تجري بحق الموظفين والتي أدت إلى تلقي كل منهم راتباً بنسبة 70 في المائة بداية الأزمة ثم 50 في المائة ثم عاود الارتفاع إلى 75 في المائة، بالتزامن مع إعلان قرب إجراء الانتخابات الفلسطينية العامة.

شراكة بين هواوي وشركة اتصالات في زيمبابوي

أبرمت شركة «نت وان - Net One»، ثاني أكبر مزود لشبكات الهاتف المحمول في زيمبابوي، شراكة مع شركة الاتصالات الصينية العملاقة هواوي، لتحسين خدمات النطاق العريض للأجهزة المحمولة، قيمتها 400 ألف دولار، وفقا لما ذكرته وسيلة إعلام حكومية. ومن المتوقع أن يبدأ المشروع، الذي سيوظف حوالي 1500 شخص قريبا، مع وصول المعدات المطلوبة التي اشترتها هواوي من الصين، فعلا إلى زيمبابوي. قال مدير حسابات هواوي، جيانغ جيا تشي، لصحيفة هيرالد الحكومية، إن المشروع يركز أساسا على تحسين أمن الاتصالات وتحسين خدمة الاتصالات خاصة بالمناطق النائية في زيمبابوي. وأضاف جيانغ، الذي أعلن أن الشراكة بين هواوي ونت وان، هي تتويج للعلاقات الودية بين زيمبابوي والصين، قائلا: «لقد عقدنا شراكة مع نت وان لرفع سرعة الشبكة، إضافة إلى تحسين سرعة خدمات النطاق العريض المحمولة، خاصة في المناطق النائية». وقال أيضا إن «الحكومة الصينية تقدم دائما دعما قويا لتشييد البنية التحتية للاتصالات في زيمبابوي».

مال وسياسة

معارك مأرب تهدّد الثروة النفطية.. وأزمات تحاصر اليمنيين

استنزفت معارك محافظة مأرب مزيداً من الثروة النفطية لليمن، كما ساهمت في تصاعد الأزمات المعيشية لأهالي المحافظة ومناطق أخرى في البلاد

عدن ـ **محمد راجح**

ضربت أزمات معيشية واقتصادية خانقة محافظة مأرب (شرق اليمن) على خلفية الصراعات العسكرية على تخوم المحافظة الاستراتيجية بين الحوثيين والقوات الحكومية المدعومة من التحالف الذي تقوده السعودية. كما تعرضت الثروة النفطية والغازية في اليمن والتي تتركز في المناطق الشرقية من البلاد لمخاطر عديدة ومزيد من الاستنزاف.

وحذرت منظمات دولية من موجات نزوح جديدة من المناطق الشرقية للمحافظة التي تركزت فيها المعارك بنسبة كبيرة، إضافة إلى مفاقمة أوضاع السكان والنازحين بشكل عام، مع تردي الخدمات بصورة تهدد قدرات الشركاء والعاملين والمنظمات الإغاثية والإنسانية المحلية والدولية.

في السياق، يفيد الناشط الاجتماعي، في مأرب صلاح الياسري، بأن الوضع مأساوي للغاية، ليس فقط في المناطق التي تتركز فيها المعارك، بل في معظم مناطق المحافظة، مع تردي الأوضاع المعيشية وانعدام الخدمات العامة، إذ تتركز المعاناة بشكل أكبر لدى مئات الآف النازحين من جميع المحافظات اليمنية الذين تكتظ بهم مأرب.

ويؤكد الياسري لـ«العربي الجديد»، أن «المنظمات الإغاثية والإنسانية تجد صعوبة بالغة في تقديم المساعدات للسكان والنازحين المتضررين، إضافة إلى أن معارك مأرب سيكون لها تبعات كارثية على الأوضاع الإنسانية والمعيشية لليمنيين بشكل عام وتهدد بتوسيع رقعة الفقر والمجاعة، والأهم مضاعفة مستوى البطالة، إذ استقطبت مأرب وشكلت ملاذاً آمناً لأعداد كبيرة من الأيادي العاملة من مختلف المحافظات اليمنية منذ بداية الحرب». ويهدّد اشتداد هذه المعارك التي توصف بأنها الأعنف منذ بداية الحرب في البلاد، الموارد الرئيسية لليمن، حسب مراقبين لـ«العربي الجديد». ويأتي ذلك، إلى جانب تفجير أزمة غذائية حادة، وشح كبير في السلع، وتردي الخدمات العامة، نتيجة إغلاق بعض الطرقات والممرات المؤدية إلى المحافظة، ومضاعفة أسعار غاز الطهو الذي يشهد انخفاضا كبيرا في المعروض منه في الأسواق اليمنية حيث تُغطي حقول مأرب معظم احتياجات البلاد من غاز الطهو.

ويقول موزع غاز في محافظة شبوة المجاورة لمأرب، علي عابد، إن ما يدور في مأرب من معارك مستعرة له أضرار كارثية على مختلف الخدمات المعيشية، ليس فقط في مأرب، بل في أغلب المحافظات اليمنية التي ترتبط قيمها بينها بعديد المصالح الاقتصادية، إذ تغذي حقول مأرب وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، كثيراً من احتياجات هذه المحافظات بغاز الطهو، ولكن كل ذلك تغير نظراً لتضرر حركة النقل من مواقع الإنتاج في صافر وانقطاع طرق النقل المعتادة واستحداث طرق محدودة وشاقة ومكلفة. وانعكس ذلك على أسعار الأسطوانة التي زادت من 2500 ريال إلى 3000 ثم ارتفعت إلى 3500 ريال (الدولار = 600 ريال في صنعاء) في بعض المدن الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية، بينما تباع في مناطق أخرى خصوصاً في المناطق الريفية ومناطق التماس الواقعة بين طرفي الحرب وكثير من المحافظات الشمالية بأكثر من 5 آلاف ريال. ويشكو سائقو الشاحنات المحملة بغاز الطهو من تعثر وتوقف المرور والحركة بعد ما تعثر مرورها من مناطق وسط شرق مأرب باتجاه بعض المناطق والمحافظات شمال وجنوب اليمن، فيما يعاني مزارعون من توقف نشاطهم وتسويق محاصيلهم التي تلتهمها نيران المعارك وتكبدهم خسائر جسيمة.

ويغطي حقل صافر للنفط والغاز في مأرب احتياجات اليمن من غاز الطهو بنسبة كبيرة، في حين تحمل مئات الشاحنات حوالي 350 ألف أسطوانة من الغاز تصل يومياً لمعظم المحافظات اليمنية سواء الواقعة في النطاق الجغرافي للحكومة المعترف بها أو التي يسيطر عليها الحوثيون، مع ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي في اليمن إلى نحو 600 ألف أسطوانة في اليوم، وهو رقم كبير يؤدي عند نشوب أي مشكلة إلى زيادة الطلب ومن ثم يشكل ضغطا كبيرا على الجهات المعنية بالتسويق والتوزيع.

وتركزت الثروة النفطية والغازية في اليمن في المناطق الشرقية من البلاد، خصوصاً في محافظة مأرب وشبوة وحضرموت، إلى جانب ما تتميز به لكونها محافظات نفطية تكتنز ثروات هائلة معظمها لاتزال في باطن الأرض لم يتم استخراجها، بينما تشكل المحاصيل الزراعية التي تنتجها ما نسبته 15% من إجمالي الإنتاج الزراعي في اليمن، ومن أهم محاصيلها الزراعية الحبوب والخضروات والفواكه والأعلاف، وفق بيانات رسمية.

وحذّر خبراء اقتصاد من تبعات المعارك الكارثية التي قد تسرع بحدوث مجاعة شاملة في جميع المحافظات والمناطق اليمنية، إضافة إلى تأثير هذه المعارك على مؤتمر المانحين المنعقد مؤخراً وعدم حصول اليمن على الدعم المطلوب الذي قدرته الأمم المتحدة بنحو 3,85 مليارات دولار.

الباحث الاقتصادي علي جميل، يشير إلى نقطة مهمة في هذا الخصوص، تتعلق بالتكاليف المالية لهذه المعارك التي يحتاج إليها الطرفان لتمويل معاركهم، والتي تنعكس وفق حديثه لـ«العربي الجديد»، على فرض المزيد من الجبايات والإتاوات والاختناقات المعيشية والتجارية ومضاعفة أزمات الوقود بشكل كبير كما هو حاصل حالياً في أغلب المناطق اليمنية.

طفل يمني نازح يجلس على أكياس من المساعدات الغذائية في مأرب (عبد الله الفادري/فرانس برس)

350

يغطي حقل صافر للنفط والغاز في مأرب احتياجات اليمن من غاز الطهو بنسبة كبيرة، في حين تحمل الشاحنات حوالي 350 ألف اسطوانة من غاز الطهو تصل يومياً إلى معظم المحافظات، وفق بيانات رسمية.

إنتاج

تهديدات للثروة الحيوانية في سورية

جلال بكور

تزيد الهجمات في البادية السورية من مجهولين على العاملين في رعي الأغنام من المخاطر التي تهدد الثروة الحيوانية، حيث ارتفعت وتيرة تلك الهجمات، خاصة في المناطق التي شهدت أخيراً ضربات من تنظيم «داعش» على مواقع وارتال للنظام. وتُعدّ منطقة البادية الممتدة على أرياف حلب وحمص وحماة ودير الزور والرقة، وهي المعروفة بـ«حوض البادية»، من أهم مناطق تربية الثروة الحيوانية في سورية. وعلى رأسها تربية الغنم.

وتضم تلك المنطقة القطعان الأفضل والأكثر جودة في سورية من الأغنام، وكانت المنطقة الأولى لتصدير الأغنام والحليب ومشتقاته إلى عموم سورية والخارج.

وتتعرض المنطقة في هذه الأيام لخطر فقدان هذه الأهمية، مع استمرار فقدان الأمن والخوف المستمر نتيجة الهجمات الأخيرة التي تعرض لها العاملون في رعي الأغنام، حيث إن الهجمات لم تقتصر على قتل العاملين وترويعهم وسرقة قطعانهم، فقط، بل تعدت ذلك إلى قتل المئات من رؤوس الغنم أيضاً.

يقول «وسام. س»، المهندس الزراعي والعامل السابق في مديرية حوض البادية التابعة للنظام، ويقطن حالياً في ناحية سلمية بريف حماة، إن الرعي هو ما يميز تربية الأغنام في هذه البادية، والاعتماد على الرعي يزيد من جودة اللحوم والألبان ومشتقاتها، ومع ارتفاع أسعار الأعلاف وصعوبة تأمينها أيضاً، فإن الرعي هو الطريقة الأفضل لتغذية الأغنام.

ويضيف وسام، الذي فضل عدم ذكر كنيته لأسباب أمنية، لـ«العربي الجديد»: «مع فقدان الأمن قد يلجأ الكثير من الرعاة إلى بيع قطعانهم وعدم التمكن من الرعي، ما يعني عدم قدرتهم على تغذية القطعان، لأن ثمن الأعلاف مرتفع، وبالتالي يعني عدم قدرتهم على تأمين الأعلاف، كذلك إن انعدام الأمن يدفعهم إلى التفكير بعدم الخروج للرعي خوفاً من القتل أو التعرض للتشليح والسرقة من قبل المجهولين».

وكانت الهجمات على رعاة الغنم خلال الأشهر الثلاثة الماضية قد ارتفعت وتيرتها، ولا تزال الأسباب وراءها غير واضحة، إذ إن الروايات متعددة عن المهاجمين وطبيعتهم ودوافعهم بين السرقة والانتقام أو توجيه رسائل بين الميليشيات المسيطرة التي تختلف جهات دعمها وتمويلها.

ونقلت مصادر من المنطقة في وقت سابق لـ«العربي الجديد» أن الأهالي هناك يتناقلون عدة روايات، أبرزها أن الهجمات نفذتها الميليشيات الإيرانية، وقُتل الرعاة مع غنمهم بدافع الانتقام واتهام الرعاة بالعمل لتنظيم «داعش»، بينما الرواية الأخرى تقول العكس، وإن «داعش» هو من قتل الرعاة بعد اتهامهم بالعمالة للنظام وميليشياته. فيما تقول رواية ثالثة إن الهجمات تنفذها مجموعات تمتهن السرقة والخطف في المنطقة. ويتحدث أحد الأهالي من المنطقة لـ«العربي الجديد»، قائلاً إن جميع الهجمات على الرعاة وقعت في أماكن يصعب على الرعاة فيها طلب النجدة، مضيفاً: «الراعي يسرح بغنمه لساعات طويلة ويصل إلى مناطق لا يوجد فيها اتصالات، وإضافة إلى خطر الهجمات، هناك مخاطر الألغام والقذائف غير المنفجرة، التي أدت عدة مرات إلى مقتل وجرح عاملين في الرعي».

فقدت سورية جزءاً كبيراً من ثروتها الحيوانية، وذلك يعني بالضرورة خطراً على الأمن الغذائي للمواطن السوري في عموم البلاد، وفقدان الثروة أيضاً يدفع عموم مناطق سورية إلى استيراد اللحوم من الخارج، حسب مراقبين.

وكانت صحيفة تشرين المحلية قد نقلت الشهر الماضي عن مدير الإنتاج الحيواني في وزارة الزراعة التابع للنظام، أسامة حمود، قوله إن خسائر الثروة الحيوانية في سورية بلغت خلال الأعوام العشرة الماضية 50% على مختلف القطعان من الأغنام والبقر والجاموس والماعز أيضاً.

وحسب المسؤول نفسه، إن أسباب تراجع الثروة الحيوانية في سورية عموماً تعود إلى السرقة والتهريب لدول الجوار وقلة الإنتاجية، متناسياً عدم قدرة النظام على ضبط الأمن وضبط الحدود في المناطق التي يسيطر عليها مع الميليشيات الحليفة المدعومة من إيران وروسيا.

الاعتماد على الرعي لتربية المواشي في العديد من المناطق (دليك سليمان/فرانس برس)

أخبار العرب

الجائحة تكبد الاتحاد للطيران خسارة باهظة

أعلنت الاتحاد للطيران، ومقرها أبوظبي، أمس الخميس، تكبد خسارة تشغيلية أساسية 1,7 مليار دولار في 2020، وهو ما يزيد عن مثلي خسارة العام السابق. وعزت الأمر إلى تراجع الطلب وتقليص الخدمة جراء الجائحة. وخفضت الاتحاد للطيران المملوكة لحكومة أبوظبي، التي سجلت في 2019 خسارة تشغيلية أساسية بلغت 800 مليون دولار، العمالة والرواتب. وتراجعت إيرادات المسافرين 74 بالمئة إلى 1,2 مليار دولار من 4,8 مليارات دولار في 2019، مع انخفاض أعداد المسافرين 76 بالمئة إلى 4,2 ملايين، من 17,5 مليونا في 2019. قال توني دوجلاس الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتحاد للطيران في بيان: «هزت جائحة كوفيد الأساسات التي يقوم عليها قطاع الطيران، لكن بفضل الأشخاص الموهوبين لدينا والدعم الكبير من قبل مساهمينا، تمكنت الاتحاد من الوقوف بثبات في وجه الأزمة، وهي اليوم في كامل جهوزيتها لتلعب دورا أساسيا مع عودة العالم إلى السفر من جديد».

انتقادات اقتصادية لحظر الجمعة بالأردن

أثار القرار الأردني عودة حظر الجمعة الأسبوعي انتقادات شعبية واسعة، ومخاوف لدى القطاعات الاقتصادية المختلفة، وسط تبريرات رسمية بأهميته في مواجهة انتشار كورونا. وعلى الصعيد الاقتصادي، أصدرت العديد من الجهات ذات الصلة، عمالية وتجارية، بيانات رافضة للقرار، لافتة إلى أنه سيعمق خسائرها.

وحسب الأناضول، أمس، أعلنت غرفة تجارة الأردن في بيان، على لسان رئيسها نائل الكباريتي، رفضها «القاطع» للقرار، مؤكدة بأنه لا يصب في مصلحة الاقتصاد. وأضاف الكباريتي "أن القرار جاء من دون التشاور مع القطاع الخاص، الذي أبدى التزاما واضحا حيال تطبيق إجراءات السلامة والصحة والتباعد الجسدي، والتشدد في تطبيقها بما يضمن استمرار أعمالها». فيما نقلت مواقع إخبارية محلية عن نقابة أصحاب المطاعم استيائها من القرار، لافتة إلى أنها ستعود لخسائرها، خاصة وأن مبيعاتها تصل لنسبة 60 بالمئة أيام الجمع.

تقارير عربية

مال وناس

التونسيون يودعون دعم السلع في منتصف 2021

تنهي تونس بدءاً من النصف الثاني من العام الحالي سياسة دعم المواد، بعد أكثر من 5 عقود من إرساء أول مخطط لدعم القدرة الشرائية للمواطنين وتنظيم البات التموين، وفق القانون الأساسي للميزانية الخاصة في الخزينة. وستتحول تونس منتصف السنة الحالية من مرحلة دعم المواد إلى دعم المداخيل، في إطار سياسة عامة لإصلاح منظومة الدعم، وسط مخاوف من الذين سيكونون على موعد مع موجة غلاء جديدة تشمل مواد أساسية، ولا سيما الخبز والمعجنات والطاقة. ويتزامن الإعداد لمرحلة الدعم النقدي للأسر الضعيفة والتخلي وطي صفحة الدعم الحكومي للمواد والسلع مع ضغوط كبيرة يمارسها صندوق النقد الدولي على تونس من أجل بدء إصلاح

مخاوف من تحولات صادمة تقلص القدرة الشرائية للمواطنين

تونس ـ إيمان الحامدي

سياسة الدعم، يكون مرفقا بالإعداد النفسي للتونسيين لتقبل التغيرات المرتقبة. وفي كانون الثاني/ يناير الماضي، أعلن رئيس الحكومة هشام المشيشي عن حزمة إصلاحات كبرى ستشرع الحكومة في تنفيذها، طالبا من البرلمان أن يساعد السلطة التنفيذية على تنفيذ هذه الإصلاحات في آجال مختصرة.

وتشمل حزمة الإصلاحات الاقتصادية التي كشف عنها المشيشي أمام مجلس نواب الشعب الاستغناء عن دعم المواد الأساسية وتوجيه الدعم نحو مستحقيه من الفئات الضعيفة في شكل تحويلات مالية مباشرة. وقال مسؤول حكومي فضل عدم الكشف عن اسمه لـ«العربي الجديد»، إن الحكومة ستبدأ في شهر تموز/ يوليو القادم في اعتماد سياسة الدعم النقدي الموجه للأسر بدلا من دعم المواد، مؤكدا تقدم الحكومة في الإعداد اللوجستي لمنظومة الدعم الجديدة.

وأكد المسؤول أن تطبيق السياسة الجديدة للدعم سيكون متدرجاً، وقد يستغرق أكثر من سنة، وذلك لتجنّب صدمة المرور المباشر من مرحلة المواد المدعومة إلى المواد بالسعر الحقيقي ولا سيما منها المواد الأساسية لمعيشة التونسيين.

ويخشى المهتمون بالشأن الاقتصادي مروراً صادماً إلى مرحلة الأسعار الحقيقية بعد تفكيك منظومة الدعم والانتقال إلى مرحلة التحويل النقدي، مطالبين بمحافظة الدولة على القيام بدورها في الرعاية الاجتماعية للمواطنين.

ورجّح الاقتصادي، محمد منصف الشريف، أن تشهد تونس تحولات اجتماعية عميقة ما بعد مرحلة الدعم، التي ظلت توفر الحماية من التحرير الشامل للأسعار لأكثر من 5 عقود من الزمن.

وقال الشريف في تصريح لـ«العربي الجديد» إن منظومة دعم المواد ساعدت على الاستقرار الاجتماعي في تونس لسنوات طويلة، كما حافظت على تماسك الطبقة الوسطى ومكافحة الفقر بفضل سياسة الدولة الراعية لمواطنيها وتوفير الخدمات الأساسية من تعليم وصحة ودعم الغذاء لسنوات طويلة.

وأضاف الخبير الاقتصادي أن هذه المنظومة في تفكك من سنوات وأن تونس تنتهيا للانتقال إلى نظام ليبرالي شامل، محذرا من تداعيات ذلك على الفقراء وانقسام المجتمع.

وحسب بيانات رسمية، ينتفع كل تونسي بدعم بحكومي بنسبة 38,9 في المائة عن كل رغيف خبز يستهلكه حيث يباع سعر الكلفة بـ311 مليما توفر منها الحكومة عبر الدعم 121 مليما. كذلك تصل نسبة دعم المعجنات الغذائية إلى 55,9 في المائة بالنسبة (للمعكرونة)، و56,6% للكسكسي، و58,6 في المائة لزيت الطهي، وهي كلها مواد أساسية في طعام التونسيين.

الشارع يتأهب للإغاء دعم الخبز وعدد من السلع التموينية (Getty)

الكويت

انفراجة في أزمة العمالة المنزلية

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

ظهرت في الكويت أزمة عدم توافر عمالة منزلية، التي تعتمد عليها كثير من الأسر، بسبب استمرار العمل بقرار وقف استقبال العمالة الوافدة من قائمة الدول الـ34 التي أقرتها الحكومة الكويتية لمواجهة زيادة عدد الإصابات بفيروس كورونا ومنع تسلله من الدول التي تشهد أوضاعا وبائية صعبة.

وفي هذا الصدد، أصدرت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أخيراً، قراراً حددت فيه سعر استقدام العمالة المنزلية بحيث يكون 3 آلاف دولار عن طريق مكاتب الاستقدام كحد أقصى بدلا من 5 آلاف دولار. وحسب تعليمات مجلس الوزراء، تم استثناء العمالة المنزلية فقط من قائمة الدول التي حظر دخول مواطنيها إلى الكويت، ولكن عبر الترانزيت وليس برحلات طيران مباشرة.

تأتي الخطوة الجديدة من جانب الحكومة في ظل تصاعد أزمة نقص العمالة المنزلية منذ أكثر من عام، والتي تفاقمت بصورة أكبر مع قرار غلق المطار وتشديد إجراءات استقبال العمالة الوافدة بما فيها العمالة المنزلية.

وحسب بيانات الاتحاد الكويتي لأصحاب مكاتب العمالة المنزلية، بلغ متوسط راتب العامل في المنزل خلال الأشهر الماضية ما يقرب من 900 دولار بدلا من نحو من 270 دولارا قبل أزمة جائحة كورونا في فبراير/ شباط من العام الماضي.

من جانبه، قال الباحث الاقتصادي عمر الرشيدي، لـ«العربي الجديد»، إن إجراءات الحكومة الأخيرة تتسم بالعشوائية ولا تراعي معاناة الأسر التي ظلت تبحث عن عمالة منزلية خلال العام الماضي من دون جدوى، مشيرا إلى أن راتب العاملة المنزلية اقترب من ألف دولار خلال الأسابيع الماضية.

وأكد الرشيدي أن الأسر الكويتية لا يمكنها الاستغناء عن العمالة المنزلية التي يتم الاعتماد عليها لأداء الواجبات المنزلية المختلفة، لافتا إلى أن عدم توفرها أثر بشكل كبير على الأوضاع الاجتماعية في البلاد.

وأضاف أن الحكومة تعلم أن مكاتب الاستقدام ستقوم بالالتفاف على قرار خفض كلفة استقدام العمالة المنزلية من خلال الامتناع عن استقدام الخدم، ووضع المواطنين أمام خيارين، إما القبول بالأسعار المبالغ فيها، أو عدم استقدام العمالة المنزلية من دول مثل الهند وسيرلانكا وبنغلاديش والفيليبين وإندونيسيا.

ومن جانبه، دعا الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية وحماية المستهلك في الكويت عبد الرشيدي المواطنين والمقيمين إلى الإبلاغ عند أي زيادة في الأسعار، إذ أكد أنه سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضد المخالفين لقرار وزارة التجارة والصناعة بشأن أسعار استقدام العمالة المنزلية.

وفي المقابل، أكد رئيس الاتحاد الكويتي لأصحاب مكاتب العمالة المنزلية خالد الدخنان أن الحكومة تتخذ القرارات من دون التشاور مع المعنيين بالأمر، وهم أصحاب مكاتب استقدام العمالة المنزلية الذين يعانون من مشكلات عديدة، أبرزها المعوقات التي يواجهونها مع مكاتب الاستقدام الخارجية.

وقال الدخنان، خلال اتصال هاتفي مع «العربي الجديد»، إن القرارات الحكومية تساهم في ترسيخ أفكار مغلوطة لدى المواطنين، وكان مكاتب الاستقدام هي التي ترفع الأسعار من تلقاء نفسها، غير أن السبب الرئيس لارتفاع الأسعار يرجع إلى تداعيات جائحة كورونا. ودعا الدخنان إلى المزيد من التعاون بين الحكومة ومكاتب استقدام العمالة المنزلية، من أجل وضع حلول جذرية لمشاكل القطاع الذي يعاني منذ ما قبل جائحة كورونا، مبينا أن المكاتب أصبحت غير قادرة على الاستقدام في ظل ارتفاع أسعار الاستقدام في الدول المصدرة وانخفاض السقف الأعلى للأسعار الذي حددته وزارة التجارة.

وحسب الأرقام الرسمية الصادرة عن الإدارة المركزية للإحصاء (حكومية)، بلغ عدد العمالة المنزلية في بداية عام 2020 قبل جائحة كورونا 900 ألف عامل وعاملة، فيما تحتل الهند المرتبة الأولى بـ450 ألفاً، ثم الفيليبين في المترية الثانية بـ120 ألفاً، وبنغلادش بـ100 ألف، وإندونيسيا 96 ألفاً، وسيرلانكا بـ75 ألفاً، ثم إثيوبيا وغانا والنيبال.

وتشير الأرقام الرسمية إلى أن عدد العمالة المنزلية انخفض بنهاية عام 2020، إلى ما يقرب من 520 ألف عامل، حيث غادر مئات الآلاف منهم بسبب تدهور الأوضاع المعيشية وإجراءات عزل المناطق.

من ناحيته، قال الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بوخضور، لـ«العربي الجديد»، إن استمرار العمل بقرار وقف استقبال رحلات الطيران المباشرة من الدول المشمولة بقائمة الدول المحظورة تسبب بزيادة كبيرة في أسعار استقدام العمالة المنزلية من دول الحظر والتي تضطر إلى اللجوء لرحلات الترانزيت وبالتالي ارتفاع الكلفة.

ودعا بوخضور الحكومة إلى التراجع عن قرار الحظر وإعادة فتح المطار واستقبال كافة العمالة الوافدة التي لديها إقامات سارية، مع وضع اشتراطات صحية، مثل الحجر الصحي لمدة 14 يوما، وإحضار شهادات تثبت خلو المسافرين من كورونا.

تحويل مصرفي من السودان لأميركا

قال السفير السوداني في واشنطن نور الدين ساتي إن بلاده نفذت عملية تحويل نقدي بين السودان والولايات المتحدة، لأول مرة منذ قرابة 24 عاماً. وأبلغ السفير إذاعة «صوت أميركا»، مساء الأربعاء، بأنه تسلّم حوالة مالية من بنك قطر الوطني بالخرطوم إلى محل إقامته بالولايات المتحدة، متوقعاً تنفيذ تحويلات أخرى خلال الفترة القريبة المقبلة. خلال الربع الأخير من 2020، أعلنت الولايات المتحدة رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب، والذي فرض على البلاد عام 1993، أتبعته بعقوبات اقتصادية بدأت في 1997 حتى 2017. ورأى ساتي أن الخطوة المصرفية بين البلدين، ستفتح الباب أمام تنفيذ المعاملات المصرفية، «ليس فقط بين الجانبين، بل بين الخرطوم ودول العالم».

أخبار العالم

انخفاض حاد لمبيعات تجزئة منطقة اليورو

انخفضت مبيعات التجزئة في منطقة اليورو على نحو أشد حدة من المتوقع في يناير/ كانون الثاني إذ تسبب إغلاق متاجر في إطار قيود لمكافحة فيروس كورونا ومبيعات فاترة في الشتاء إلى فرض ضغوط على إنفاق المستهلكين على السلع عدا الأغذية والمشتريات عبر الإنترنت. وقال مكتب إحصاءات الاتحاد الأوروبي يوروستات أمس، إن مبيعات التجزئة في دول منطقة اليورو تراجعت 5,9 بالمئة في يناير/ كانون الثاني على أساس شهري و6,4 بالمئة على أساس سنوي. وكان استطلاع لرفينيتيف قد توقع أن يكون متوسط التراجع بنسبة 1,1 بالمئة و1,2 على الترتيب. وارتفعت مبيعات الأغذية والمشروبات والتبغ 1,1 بالمئة في ذلك الشهر لكن مبيعات السلع غير الغذائية، عدا وقود السيارات، تراجعت 12,0 بالمئة. وارتفعت المبيعات عبر الإنترنت 7,1 بالمئة.

ارتفاع صادرات تركيا من التين المجفف

حققت الصادرات التركية من التين المجفف، عائدات بقيمة 158 مليون دولار خلال الموسم الممتد من نهاية سبتمبر/ أيلول الماضي، ولغاية 27 فبراير/ شباط 2021. وبحسب معلومات، من رابطة مصدّري منطقة إيجة في تركيا، فإن صادرات التين المجفف خلال الفترة المذكورة ارتفعت 2 بالمئة مقارنة بالموسم الماضي. واحتلت الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا المراتب الأولى بين الدول المستوردة للتين المجفف من تركيا. وفي حديثه للأناضول، قال بيرول جلب، رئيس اتحاد مصدّري الفواكه المجففة في منطقة إيجة، إن صادرات التين المجفف ارتفعت مقارنة بالموسم الماضي رغم عدم تحقيق كمية الحصاد المتوقع والبالغ 90 طنا.

عملات

خلافاً لإجماع خبراء العملات ومديري المعاملات الدولية بتراجع سعر الدولار في العام الجاري بسبب ارتفاع حجم الدين العام الأميركي، والتوسع في عمليات التحفيز المالي والنقدي، فاجأت العملة الأميركية المحللين بالارتفاع منذ بداية العام الجديد مقابل كل من اليورو والين الياباني والفرنك السويسري

الدولار يخالف التوقعات

الورقة الخضراء تحدث انقلاباً بسوق الصرف وتواصل الارتفاع

لندن ـ **موسى مهدي**

يكذب سعر صرف الدولار الذي يواصل الارتفاع، التوقعات القوية وإجماع خبراء ومحللي العملات الرئيسية على انخفاضه ويحدث «انقلاباً سعرياً» في سوق الصرف العالمي. وخلافاً للتوقعات بضعف صرف الدولار وارتفاع سعر اليورو في العام الجاري التي نشرتها معظم المصارف وبيوت الخبرة العالمية، يواصل الدولار ارتفاعه مقابل معظم العملات الرئيسية خلال الشهور الأولى من العام الجديد، خاصة مقابل اليورو، العملة الرئيسية وأقرب منافس له في سوق الصرف.

ومنذ بداية العام كسب الدولار نسبة 1,2% مقابل اليورو. إذ كان سعر صرف اليورو في بداية يناير/ كانون الثاني يعادل 1,2349 دولار، ولكنه تراجع إلى 1,2035 دولار، حتى صباح أمس الخميس، وفقاً لبيانات التحركات السعرية للعملات التي تنشرها وكالة بلومبيرغ الأميركية. وارتفع الدولار إلى أعلى مستوياته في 7 سنوات مقابل الين الياباني، وإلى أعلى مستوياته في 5 شهور، كذلك مقابل الفرنك السويسري ويواصل تقدمه مقابل معظم العملات الحاملة للتجارة في سوق العملات العالمية. كما كسب مؤشر الدولار مقابل سلة من العملات الرئيسية نحو 1,2% منذ بداية العام. ويرى محللون أن الطلب على الدولار سيواصل ارتفاعه مع عودة النشاط الاقتصادي في أميركا لوضعه الطبيعي وعودة إنفاق المستهلك الأميركي ليحل تدريجياً مكان إنفاق الدولة الذي ظل المحرك الرئيسي للدورة الاقتصادية منذ تفشي جائحة كورونا وما تلاها من عمليات إغلاق للعديد من الأعمال التجارية وتقييد حركة السفر والتنقل. ويقدر حجم السوق الاستهلاكي في الولايات المتحدة بنحو 14 تريليون دولار في العام. في هذا الشأن يتوقع خبير عملات بشركة « كاكستون آف أكس» في لندن، مايكل براون كاكستون، صعود العملة الأميركية قائلاً، «أعتقد أن الدولار سيرتفع أكثر تتبعاً لزيادة العائد على سندات الخزانة الأميركية ومخاطر التضخم». لكن ماهي الأسباب وراء هذا «الانقلاب الدولاري»؟

يرى محللون أن أهم العوامل التي دعمت ارتفاع الدولار، نمو الاقتصاد الأميركي بمعدل أسرع من توقعات الخبراء وارتفاع العائد على سندات الخزانة الأميركية وسط توقعات المستثمرين بعودة مصرف الاحتياط الفدرالي « البنك المركزي الأميركي» لسياسة رفع سعر الفائدة على الدولار في العام 2023. وفي المقابل فإن البنك المركزي الأوروبي يواجه معضلة تحريك سوق السندات الحكومية الراكد بسبب سعر الفائدة السلبي، أي أقل من صفر.

وهذه العوامل حولت أنظار المستثمرين من مخاوف الدين الأميركي المرتفع والبالغ نحو 21 تريليون دولار وانعكاساته السالبة على جاذبية الأصول الأميركية، إلى النمو الاقتصادي الأميركي السريع المتوقع في أعقاب التقدم الجاري في أميركا تجاه محاصرة جائحة كورونا، والتوسع في عمليات التطعيم ضد فيروس «كوفيد 19».

وتشير بيانات جامعة جون هوبكنز إلى حدوث تراجع ملحوظ في عدد الإصابات بالفيروس في أميركا مقارنة بدول الاتحاد الأوروبي. ولا يستبعد محللون أن يتمكن الاقتصاد الأميركي خلال العام الجاري من النمو بمعدلات أسرع من الاقتصادات الكبرى في العالم. وعادة ما يدعم النمو السريع سوق الأسهم الأميركية ويرفع من جاذبية الأصول الدولارية.

ويرى خبراء بمصرف «جي بي مورغان» منذ ذلك الوقت عودة الدولار للارتفاع وهبوط سعر صرف اليورو.

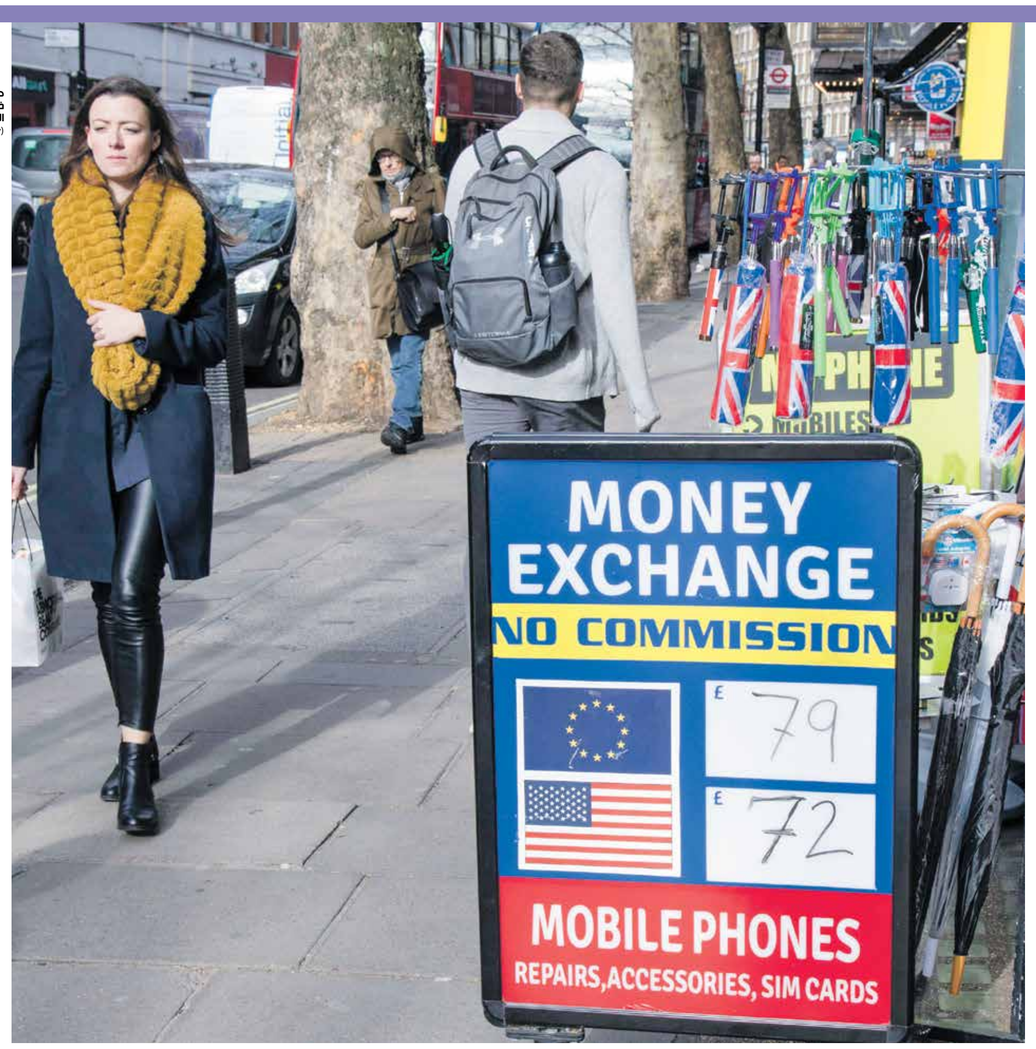

محل صرافة في العاصمة البريطانية لندن (Getty)

ارتفاع عائد السندات الأميركية

ارتفع العائد على سندات الخزانة الأميركية بنسبة 6% امس الخميس، ليبلغ العائد على تلك السندات اجل 10 سنوات الى 4,77%، وهو الامر الذي دفع سعر الدولار للارتفاع، وادى الى انخفاض الاسهم المتداولة بالبورصة بحدة، حيث انخفض مؤشر ناسداك بنسبة 2,7% عقب الخسائر الكبيرة التي شهدتها اسهم التقنية والتكنولوجيا. ويتحرك العائد على السندات الاميركية في اتجاه عكسي مع الاسهم، اذ دفع الارتفاع اسهم تلك الشركات للتراجع وبحدة حيث انخفضت اسهم أبل وامازون ومايكروسوفت.

المستثمرون يتحولون من اليورو لشراء العملة والاصول الاميركية

أن فوز الحزب الديمقراطي بمقعدي مجلس الشيوخ في ولاية جورجيا كان نقطة البداية لانقلاب معادلة الدولار في سوق الصرف من الضعف إلى القوة. إذ إن هذا الفوز منح الرئيس الجديد جوزيف بايدن أغلبية تشريعية في الكونغرس مكنته من إجازة حزمة تحفيز مالية سريعة وضخمة لمساعدة الاقتصاد على النمو بلغ حجمها 1,9 تريليون دولار.

في هذا الشأن يقول مدير وحدة العملات بشركة «نيويبيرغر بيرمان» الأميركية، أوغو لانسيوني، «المستثمرون في أسواق الصرف يواجهون نوعاً من الحيرة في الوقت الراهن وخيارات التركيز على النمو الأميركي والمضاربة بشراء الدولار أو الاستمرار في التركيز على ارتفاع الدين الأميركي الذي يهدد جاذبية سعر الدولار». وبينما يستعيد الدولار قوته يواجه اليورو، الذي كان حصان الرهان الاستثماري في العام الماضي، مجموعة من التحديات، أهمها أن البنك المركزي الأوروبي ربما لن يرفع سعر الفائدة خلال السنوات المقبلة في وقت تعيش فيه معظم اقتصاديات منطقة اليورو حالاً من الضعف الاقتصادي وبحاجة إلى التمويل الضعيف واستمرار البنك المركزي الأوروبي في برنامج شراء السندات الحكومية، كما أن الفائدة على اليورو لاتزال سلبية، أي أقل من الصفر.

وهذا العامل حينما يضاف إلى ضعف النمو الاقتصادي، يزيد من هروب المستثمرين من سوق السندات الأوروبية إلى الأسواق الناشئة. وبالتالي فإن جاذبية اليورو تقل تدريجياً بالنسبة للمستثمرين، خاصة المصارف التجارية الكبرى التي تجد عوائد مرتفعة كثيراً في الأسواق الناشئة مثل تركيا التي ترتفع فيها الفائدة على الليرة ودول النمور الآسيوية.

ويشير محللون، في هذا الشأن، إلى أن الفارق في سعر الفائدة على الدولار والعائد على الأصول بين أوروبا وأميركا يشجع كبار المستثمرين على شراء الأصول الدولارية عبر بيع اليورو واستخدامه كـ«عملة حاملة للتجارة».

ويقول خبير العملات بمصرف «جي بي مورغان»، بول ميغيسي، إن البنك نصح باستخدام اليورو في التمويل، أي بيعه لشراء الأصول الأميركية، منذ ظهور نتائج انتخابات الكونغرس بولاية جورجيا في يناير/ كانون الثاني الماضي. وتوقع مصرف «جي بي مورغان» منذ ذلك الوقت عودة الدولار للارتفاع وهبوط سعر صرف اليورو.

حكومة فنزويلا متهمة بتهريب الذهب عبر الإمارات

اتهمت المعارضة الفنزويلية حكومة الرئيس نيكولاس مادورو ببيع احتياطي الذهب العالمي للبلاد بشكل غير قانوني من أجل الحصول على سيولة نقدية والالتفاف على العقوبات الدولية المفروضة عليها. وحسب وكالة فرانس برس، أمس الخميس، توجه خوليو بوركيس، الذي يمثل زعيم المعارضة خوان غوايدو، إلى واشنطن لعرض نتائج تحقيق في عمليات بيع 300 طن من الذهب منذ العام 2014، بمشاركة مفترضة من روسيا ومالي والإمارات. وقال بوركيس إن الإمارات كانت «العصب المركزي لهذا السلب الهائل لثروات فنزويلا». وأضاف أن مادورو تمكن من الوصول إلى «أكثر بقليل من مليار يورو» في 2020 من خلال عمليات البيع. وشرح زعيم المعارضة الفنزويلية أن «كميات ضخمة من الأموال النقدية غادرت دولة الإمارات إلى فنزويلا لمبادلتها بذهب فنزويلي». وكان بوركيس يعرض نتائج التحقيق أمام مسؤولي الخزانة الأميركية ومجلس العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي. وقال إن «هذه الأموال تصل إلى فنزويلا دون أي مراقبة»، وهو ما يتيح لمادورو الوصول إليها دون رقابة من البرلمان. ولم ترد الحكومة الفنزويلية على طلب للتعليق من وكالة فرانس برس.

وكان لدى فنزويلا 85,7 طناً من الذهب في البنك المركزي، بحسب آخر إحصاء في ديسمبر/ كانون الأول حتى نهاية العام الماضي 2020، لكن هذه الكميات تراجعت بمعدلات كبيرة. وتعاني الحكومة من نقص الأموال النقدية، لأسباب أهمها التراجع الكبير في إنتاج النفط الذي تفاقم مع فرض عقوبات أميركية وتشديدها خلال العام الماضي من قبل إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب. وكان احتياطي الذهب في فنزويلا يبلغ 275 طناً في العام 2014، بحسب أرقام رسمية.

وتحاول الحكومة أيضاً استعادة 30 طناً من الذهب محتجزة لدى بنك إنكلترا، البنك المركزي البريطاني. وحرمت الحكومة الفنزويلية من الوصول إليها في وقت تعترف بريطانيا ونحو 50 دولة أخرى بغوايدو رئيساً لفنزويلا. وكان غوايدو قد أعلن نفسه رئيساً بالإنابة في يناير/ كانون الثاني 2019 بصفته آنذاك رئيساً لمجلس النواب، على خلفية اتهامات بفوز مادورو بولاية جديدة في انتخابات مزورة في العام الذي سبقه.

وقال زعيم المعارضة بوركيس إن لديه «وثائق وصورا وفيديوهات» لإثبات ما توصل إليه التحقيق بشأن بيع مادورو لاحتياطات الذهب الفنزويلي. وقال في هذا الشأن، إن سبائك ذهب نقلت على متن طائرة روسية إلى منشأة تكرير في مالي «لإزالة الآثار التي تدل على أنها ذهب فنزويلي». وأشار إلى أن معظم الذهب المهرب من البلاد يصل في النهاية إلى دولة الإمارات، علماً أن بعض الكميات ذهبت إلى ليبيا وسويسرا، بحسب بوركيس. وقال الزعيم المعارض إن مسؤولين في القوات المسلحة الفنزويلية زودوه بهذه المعلومات. وطلب بوركيس من الولايات المتحدة التحقيق في قضية تهريب الذهب الفنزويلي، وفرض عقوبات على المتورطين المفترضين، ومن بينهم وزير النفط ورجل الأعمال الكولومبي أليكس صعب، والقبود المفروضة لمنع تفشي الوباء.

سبائك الذهب نقلت على متن طائرة روسية إلى مالي لتغيير المنشأ

(العربي الجديد ـ فرانس برس)

مظاهرة شبابية في كراكاس ضد الحكومة الفنزويلية (Getty)

لوفتهانزا تخسر 8 مليارات دولار

برلين ـ **العربي الجديد**

سجلت مجموعة لوفتهانزا الألمانية للنقل الجوي، خسارة صافية خلال العام الماضي بقيمة 6,7 مليارات يورو (8 مليارات دولار)، تحت ضغوط فرضتها جائحة كورونا والقيود المفروضة لمنع تفشي الوباء.

وذكرت المجموعة في بيان، أمس الخميس، أن توقعات السوق تشير إلى استمرار تسجيلها خسائر صافية خلال العام الجاري، مع بطء تعافي صناعة الطيران واستمرار تسارع الإصابات الجديدة حول العالم.

وفي ذروة إغلاقات الحدود خلال مارس/ آذار وأبريل/ نيسان 2020، كانت نحو 700 طائرة تتبع الشركة، قابعة في الأرض من أصل 800 طائرة هي إجمالي أسطول المجموعة. وتوقعت لوفتهانزا، نمو الطلب تدريجياً على السفر اعتباراً من الصيف المقبل، مشيرة إلى أن العودة لإشغال الطائرات كانت تبلغ نسبة 90 بالمئة، قد يتحقق مجدداً بحلول منتصف العقد الجاري، مقارنة بـ 31 بالمئة في 2020.

وحسب ما ذكرت وكالة الأناضول، تتجه الشركة إلى الاستغناء عن قرابة 150 طائرة، إذ ترى أن الطلب العالمي على خطوطها خلال السنوات القليلة المقبلة، سيكون أقل من حجم الأسطول الضخم. وتعطلت حركة الطيران حول العالم بنسبة تجاوزت 90 بالمئة لدى بعض الأسواق.

وفي يونيو/ حزيران الماضي، حصلت الشركة على اتفاق إنقاذ مالي مع الحكومة الألمانية بقيمة 9 مليارات يورو (9,9 مليارات دولار)، بعد تضررها بشدة من قيود التنقل الجوي حول العالم. والشهر الماضي، رفع الاتحاد الدولي للنقل الجوي (إياتا)، توقعات الخسائر النقدية لشركات الطيران العالمية خلال 2021 إلى 95 مليار دولار، وفق سيناريو متشائم، من 48 مليار دولار في تقديرات سابقة. وشكلت أزمة كورونا تحدياً ضخماً لصناعة الطيران، خاصة وسط ظروف الإغلاق في الربع الثاني من العام الماضي والشهرين الماضيين من العام الجاري. وأدى ذلك إلى انخفاض الإيرادات بمقدار نصف تريليون دولار، من 838 مليار دولار في 2019، إلى 328 مليار دولار في 2020. وتقدر خسائر شركات الطيران بنحو 118,5 مليار دولار خلال 2020، وسط توقعات باستمرار تأثر قطاع السفر حتى عام 2024، وفق تقديرات سابقة لـ«إياتا». ورفع الاتحاد الدولي للنقل الجوي («إياتا»)، توقعات الخسائر النقدية لشركات الطيران العالمية خلال عام 2021 إلى 95 مليار دولار، وفق سيناريو متشائم، من 48 مليار دولار تقديرات سابقة.

وكان الاتحاد الدولي للنقل الجوي الذي يوجد مقره في مدينة مونتريال الكندية، قد ذكر في تقريره الصادر يوم 24 فبراير/ شباط الماضي، أنه رفع توقعات الخسارة النقدية للشركات بناء على عدة عوامل، أبرزها البداية الضعيفة لقطاع الطيران خلال عام 2021. وجاء في التقرير أن «النصف الأول من عام 2021 سيكون أسوأ مما كان متوقعاً في وقت سابق، وذلك لأن الحكومات شددت قيود السفر استجابة لمتغيرات كوفيد-19 الجديدة». وذكر التقرير أن الحجوزات الآجلة لفصل الصيف (يوليو/ تموز – أغسطس/ آب) هي حالياً أقل بنسبة 78 بالمئة من المستويات في فبراير/ شباط 2019. ويتوقع محللون أن تتواصل معاناة شركات الطيران العالمية خلال العام الجاري.

خسائر شركات الطيران العالمية قد تصل إلى 95 مليار دولار في 2021

موظفة بشركة لوفتهانزا وسط الصالة الفارغة من المسافرين بمطار ميونخ (Getty)

رؤية

العراق: المؤسسات الدولية وتعزيز الرقابة المالية

عبد الحافظ الصاوي

قدم البنك الدولي والاتحاد الأوروبي 12,5 مليون دولار للعراق منحة لتعزيز مؤسسات الرقابة والمساءلة في الإدارة المالية، ووقعت الحكومة العراقية اتفاقية بهذا الشأن مع المؤسستين في يناير/كانون الثاني 2021، وتأتي المنحة في إطار برنامج ممتد مع الاتحاد منذ عام 2018. كما تعد الاتفاقية استكمالاً لبرنامج آخر ينفذه البنك في العراق، بنحو 41.5 مليون دولار، ويحمل اسم «تحديث أنظمة الإدارة المالية العامة»، ويهدف إلى تحسين إدارة المعلومات المالية والشفافية، وإدارة النقد، وإدارة الاستثمار العام، وتحديث المشتريات العامة. لكن بمراجعة مستهدفات اتفاقية يناير 2021، وجدنا أنها تهدف لتعزيز إدارة كشوف الرواتب من خلال منصة لتكنولوجيا المعلومات، ودعم المساءلة والشفافية في قطاع النفط، وتعزيز مكافحة الفساد من أجل استرداد الأصول المسروقة، ودعم إصلاح الشركات العامة، وتعزيز النزاهة في برامج إعادة الإعمار.

وتعكس هذه الأهداف، حالة الفساد المستشري في العراق، فما من أمر وشأن عام، إلا ويدب فيه الفساد، ولم تكن مؤسسات البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، لتقدم دعمها الفني، والذي يكلفها هذه الأموال، إلا بعد الوقوف على مكامن الفساد في إدارة الدولة العراقية. فكشوف الرواتب في المؤسسات العامة، قد تضم أناسا لا يعملون، أو يعملون في إطار ما يعرف بالبطالة المقنعة، أو يحصلون على رواتب من أكثر من جهة، أو يحصلون على رواتب لا تخضع لمعايير المؤهلات والخبرات، كما أن الوظائف بالمؤسسات الحكومية، نالها ما نال باقي مؤسسات المجتمع السياسية وغيرها، من حيث المحاصصة، وهو أمر يضر بالاقتصاد القومي، وكانت النتيجة، أن البلد النفطي، والذي عاش عبر سنوات طويلة، تتوفر له سبل المعيشة الكريمة، أصبح يعاني من ارتفاع معدلات الفقر، ونقص الإمكانيات في ظل جائحة فيروس كورونا، بسبب الفساد. لا شك أن تقديم المنح الفنية من قبل المؤسسات الدولية أو الاتحاد الأوروبي أمر إيجابي، خاصة لبلد مثل العراق، يعاني ويلات الحروب منذ عام 1979، ولكن ماذا تعني المنح الفنية في بلد يعج بالفساد، وغياب الإرادة السياسية لمكافحة الفساد، بل الأدهى أن الفساد في الإدارة الحكومية أحد أدوات الطوائف السياسية لإدارة الحكم، وتواجدها في السلطة؟ الملاحظ من خلال بيانات مؤشر مدركات الفساد الخاصة بمنظمة الشفافية الدولية، أن العراق تحسن في ترتيبه من بين الدول التي يشملها المؤشر والبالغة 180 دولة، ففي 2018 كان ترتيب العراق 168، وفي 2019 تحسن الترتيب إلى 162، وفي 2020، كان 160. لكن الترتيب لم يصاحبه تحسن على درجات المؤشر بالشكل المطلوب، فلا يزال العراق يحصل على درجات متدنية، فخلال الفترة من 2018 - 2020، كانت درجات العراق (18، و20، و21) من مجموع درجات المؤشر البالغة 100 درجة، وهو ما يعني أن أعمال برامج تعزيز الشفافية المالية تحقق نتائج ضعيفة جدًا.

حاجة العراق للدعم الفني: العراق تنقصه الجوانب الفنية والتكنولوجية، لتنفيذ منظومة لإحكام عمليات الصرف والنفقات العامة، ولكن لا ينقصه المال، الذي يمكن من خلاله أن يحصل على تلك النظم التكنولوجية والإدارية لضبط العمل بمؤسسات الدولة، كما أن العراق لديه من الكوادر البشرية التي يمكنها على الأقل إدارة تلك النظم والتدريب عليها، ما لم يكن تصميم تلك النظم التكنولوجية، أو على الأقل تصميم نظم قريبة منها.

وحاجة العراق للدعم الفني، قد لا تكون قاصرة فقط على مكافحة الفساد، والسعي لتحسين مؤسسات الإدارة العامة، ولكن العراق يحتاج إلى نهضة تكنولوجية، تعمل على تقوية مقدراته في المجالات المختلفة في الصناعة والزراعة والتعليم والصحة.

وقد يكون الدعم من قبل البنك الدول والاتحاد الأوروبي في مجال ما، عديم الفائدة في ظل النظام السياسي السائد في العراق، وفي ظل ثقافة الصراع الدائر هناك على أساس طائفي، أو في ظل وجود هذا التدخل الإقليمي والدولي في شؤون البلاد. فقد تقدم برامج المنح والمساعدات نظما وأجهزة تكنولوجية مناسبة، بل ومتطورة، ولكن مع الوقت، قد ينالها الإهمال، بل وتعمد تعطيلها فيما بعد، حين تنتهي مدة البرامج الخاصة بتلك المنح، ثم يعود النظام القائم على تعظيم المصالح الفردية والطائفية إلى ما كان عليه من قبل.

فالفساد في العراق، تحميه أحزاب وطوائف، وقوى في البرلمان، لا تمارس أدوارها الرقابية، وهي تعلم بأن ما يمارس داخل مؤسسات الدولة، هو قمة الفساد، ولكن لأن ذلك يمثل استفادة للطائفة أو للحزب، أو لبعض الأفراد، فلا يقبل أن تفتح ملفاته في البرلمان، أو أن تمتد يد الإصلاح إلى تلك الممارسات الخاصة بالفساد، أو أن تمتد يد العدالة لتحاكم من أفسدوا داخل المؤسسات العامة.

وثمة ملاحظة مهمة هنا، أن تعزيز الشفافية في المؤسسات العامة بالعراق، اهتم به البنك الدولي والاتحاد الأوروبي، وقدما لذلك منحا ومساعدات، بينما الدول التي تستفيد بشكل كبير من وضع البلاد غير المستقر سياسيًا وأمنيًا، وتعمل على أن يكون تحت سيطرتها الكاملة، لم تقدم شيئا يذكر، ونعني بتلك الدول إيران. فما تحصل عليه إيران سنويًا من تجارة مشروعة أو غير مشروعة مع العراق، يعد أحد متنفساتها من النقد الأجنبي في ظل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها منذ سنوات، كما أن ما تحصل عليه إيران من عوائد مالية نظير تصدير الغاز والكهرباء للعراق مبالغ طائلة، لكن من صالح إيران أن يستمر الفساد في أروقة الحكومة العراقية، وداخل مؤسساتها لكي يسهل عليها تحقيق أهدافها السياسية وغير السياسية هناك. ماذا ينقص العراق؟ ينقصه أمور كثيرة، تتعلق بالوضع السياسي والاقتصادي، فلا بد من الخروج من دوامة الطائفية في إدارة الأمور العامة، وأن يكون هناك معادلة اجتماعية جديدة، تقوم على تقديم أهل الخبرة، والعمل وفق نظام ديمقراطي لا يستثني أحدا، ولا يعتمد التمييز بين أبناء العراق على أساس المعتقد أو النوع أو الطائفة، ولكن يتم التعامل على أساس المواطنة، وأن يتم التخلي في الأجلين القصير والمتوسط عن كون الدولة تعتمد على النفط كمصدر وحيد للاقتصاد القومي، فالعراق لديه مقومات كثيرة، وأن يكون لديه اقتصاد متنوع، وقد كان ذلك قائمًا قبل احتلال أميركا العراق في عام 2003، وإن كان النفط موردًا مهما في تلك الحقبة، ولكن لدى العراق قطاع زراعي أيضاً، يمكنه تحقيق اكتفاء ذاتي أو شبه ذاتي، كما أن الموارد البشرية يمكنها تغيير وجهة العراق الاقتصادية، سواء على صعيد الصناعة، أو استيعاب التكنولوجيا. إن تفعيل دولة القانون، هو ما يحتاجه العراق في أقرب وقت، لتحقيق الشفافية والمساءلة، سواء في الإدارة المالية العامة، أو غيرها في باقي مناشط المجتمع، فالعبرة بالإرادة السياسية والمجتمعية، أكثر منها في توفير نظم أو منظومة قانونية يمكن إهمالها أو تجاوزها.